بنوك وأعمال

مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية
السنة الثامنة
العدد "125"
أغسطس 2026
السعر 20 جنيه

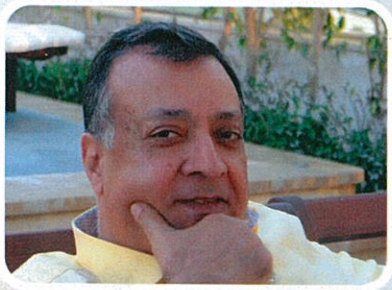

د. محمد سعد الدين:
مصر أصبحت مثالاً يُحتذى به في سعيها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

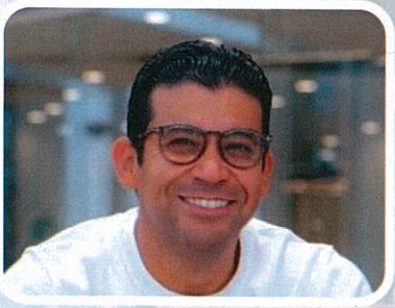

الرئيس التنفيذي لبنك «يومو» الرقمي:
نستهدف الوصول إلى 10 ملايين عميل خلال 5 سنوات.

على الرغم من إستبعاد الخبراء حدوثه..

الركود التضخمى يثير الـزعر للنمو الإقتصادى !

هزم الـدولار ورد اعتبار الجنيه

أسـباب التجديد لـ حسـن عبد الله محافظـ للبنك المركزي

مر اثنا عشر عاما على البدء بإنشاء الجمهورية الجديدة، بنينا منطقة صناعية كبرى على ضفاف قناة السويس، بل ومناطق صناعية في كل أنحاء مصر، أقمنا بنية تحتية غير مسبوقة تؤهلنا لاستقبال الصناعات الثقيلة، بدأنا في توطين صناعات كثيرة تحد من الاستيراد وتزيد التصدير، ولكن أفواه كثيرة لا يروقها الإنجازات التي تحققت فتزيد من حقدها وتسفه إنجازاتنا بدعاوى باطلة، ومازالت تردد: أين هذه الصناعات؟ ولن نتحدث في هذا الحوار عما تم في السنوات الماضية عن صناعات ومدن صناعية روسية وصينية وأوروبية وتركية؛ فهي كثيرة جدا وتحتاج مجلدا وليس حوارا. لذلك حوارنا اليوم مع الدكتور محمد سعد الدين إبراهيم، رجل الصناعة والاقتصاد وعضو مجلس اتحاد الصناعات ورئيس لجنة الطاقة والتعدين ونائب رئيس غرفة البترول والتعدين، والعارف بدقائق الأمور عن الصناعة المصرية، يدور عما تم من صناعات جديدة العام الماضي وما دورها في النهضة الصناعية في مصر.

وإلي نص الحوار:

اجرى الحوار
جلال شاهين

■ الدكتور محمد سعد الدين لـ "بنوك وأعمال":

مصر أصبحت مثالاً يُحتذى به في سعيها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

بمناسبة مرور اثني عشر عامًا على البدء في إنشاء الجمهورية الجديدة وحرص مصر على التنمية الشاملة المستدامة، ما الخطوات التي قامت بها لتحقيق هذا الهدف؟

لقد أصبحت مصر مثالاً يحتذى به في سعيها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولأن هذه التنمية تحتاج إلى بنية تحتية قوية، فقد اهتمت مصر بأهم عنصر في هذه البنية وهي الطاقة، وها هي مصر في طريقها لتصبح المركز الإقليمي للطاقة في البحر المتوسط بما تملكه من آبار غاز وما يتم من اكتشافات جديدة مبشرة في البحر الأبيض والأحمر والصحراء الغربية والدلتا، وما تملكه من محطات إسالة، وهي الطريق الوحيد لتصدير غاز شرق المتوسط، واستحواذها على معظم غاز إسرائيل وقبرص واليونان. وفي مجال الكهرباء، وهو المجال الحيوي لأي صناعة، ففضلاً عن إقامة أكبر محطة توليد حرارية وهي محطة بني سويف، فقد توسعت مصر في مجال الطاقة النظيفة بإنشاء المزارع الكبرى للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ودخلت المجال السلمي للطاقة النووية بإنشاء محطة الضبعة بأربع مفاعلات نووية سيبدأ إنتاجها للكهرباء ابتداءً من العام القادم، وهناك تداول أخبار لأربع مفاعلات أخرى لتصبح مصر مصدرة للكهرباء لدول أوروبا وغيرها من الدول.

وبجانب توفير الكهرباء للاستخدامات المنزلية وللصناعة والنقل، فكان لابد لجذب الاستثمارات الصناعية الكبرى وتوطينها في مصر من بنية تحتية قوية، فأحدثت طفرة غير مسبوقة في إنشاء البنية التحتية من طرق وأنفاق وكباري ووسائل نقل كهربائية حديثة تدخل الخدمة في مصر لأول مرة مثل القطار الكهربائي الخفيف والسريع والمونوريل، لتربط كل أجزاء مصر وتمر على كل المدن الجديدة الصناعية والسكنية والسياحية، وإنشاء المدن الصناعية الكبرى في كل أنحاء مصر، أهمها المنطقة الصناعية في قناة السويس التي تعد أكبر منطقة صناعية في الشرق الأوسط وأفريقيا، بل تعد من أكبر المناطق الصناعية في العالم.

أيضًا موانئ حديثة كبرى تدار بأحدث الآلات ومصممة بأرصفة لاستقبال السفن العملاقة وتحتوي على مناطق لوجستية ومخازن لخدمة التجارة العالمية، مثل ميناء العريش الذي يعد أكبر موانئ البحر المتوسط، وأيضًا تطوير الموانئ القديمة وتحديثها طبقًا لأحدث وأعلى المعايير العالمية، وأيضًا إنشاء المطارات الجديدة التي صممت طبقًا لآخر ما وصل إليه العالم في علم إنشاء المطارات؛ لكي تستوعب طائرات الركاب وطائرات الشحن العملاقة بأعلى وسائل الأمان وراحة المسافرين، وأيضًا تطوير المطارات القديمة وتوسعتها وتزويدها بأحدث الحواسب لإنهاء الإجراءات بسرعة ويسر وتقديم كل وسائل الراحة للمسافرين.

وأيضًا كان الاهتمام بالتعليم أحد أهم معالم الجمهورية الجديدة من حيث تحديث المناهج لتساير التطور في مختلف مراحل التعليم، وإدخال الحاسب الآلي والاهتمام بالرياضيات أحد أهم علوم العصر، وتحديث التعليم الفني الذي كان يدرس الخراطة والبرادة اليدوية التي اختفت من العالم كله، حتى أن خريجي المدارس الفنية

مصر تمتلك الآن قاعدة صناعية متكاملة قابلة للتطور والمنافسة عالميا

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركز صناعي ولوجستي عالمي

الطاقة النووية حلم أصبح حقيقة

البنية التحتية الآن تؤهل مصر لانطلاقة صناعية كبرى

كانوا يبحثون عن أي عمل بعيدا عما تعلموه لعدم ملاءمة ما درسوه لسوق العمل اليوم. تغيرت المناهج وأيضا بدأ ظهور المدارس الفنية المتخصصة مثل مدارس تدرس الكيماويات وأخرى تدرس النسيج على أحدث الآلات، ومدرسة الضبعة النووية تمهيدا لعمل خريجيها في المفاعلات النووية، وكثير من المدارس المتخصصة في مجالات عديدة. وإن أرى أنه يجب أن تمتد الدراسة لخمس سنوات وأن تدرس اللغات خاصة الإنجليزية والحاسب الآلي حتى يستطيع الخريج التعامل مع الآلات الحديثة، وأن ترتبط الدراسة مع التدريب داخل المصانع. وأعتقد أن هذه المدارس ستغير ثقافة المصريين الذين يعتبروا أن الابن إذا لم يدخل الجامعة فهو فاشل، عندما يروا أن خريج المدارس الفنية حصل على العمل فور تخرجه وبأجور مجزية، بينما معظم خريجي الجامعات خاصة في الكليات النظرية في بطالة طويلة وممتدة.

أيضا افتتاح المدارس الأجنبية مثل المدارس اليابانية سيسهم بشكل كبير في تطوير التعليم. وكان للتعليم الجامعي أيضا نصيب كبير في التطوير بعد افتتاح الجامعات الأهلية بما لها من إمكانيات مادية في تطوير الدراسة وإقامة المعامل والورش ومستلزمات التعليم، وأيضا افتتاح 38 جامعة وفروع لجامعات عالمية سيؤدي لخريج مطور مبتكر مثل خريجي هذه الجامعات في بلادها. لقد بدأنا بالفعل نهضة تعليمية أخشى عليها من تعقيدات البيروقراطية المصرية.

أيضا اهتمت الحكومة في العشر سنوات الأخيرة بالإصلاح الإداري وتطبيق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي والشفافية في الإدارة للحد من الفساد الذي توارثناه من عقود ماضية، علاوة على التحفيز الاقتصادي الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي بمشاركة القطاع الخاص القادر على الإدارة الصحيحة والابتكار والتطوير في كل المشاريع تقريبا، والقادر على تدريب عمالة وتطوير أدائهم وتوفير أكبر قدر من فرص العمل.

كل ما أرجوه أن تهتم الحكومة في السنوات القادمة بسن القوانين ومتابعة تنفيذها التي تقضي على البيروقراطية المعطلة للإنجازات والموروثة من عهود سابقة، فالبيروقراطية هي المنبع الأول للفساد، وهي التي تحارب التطور والابتكار والنجاح، وإذا أردنا التقدم في الإنجازات فلابد من إعادة ضبط الجهاز الإداري للدولة، وأن يتم ترقية الأكفاء الأكثر علما والقادرين على اتخاذ القرار وليس الأقدم، وأن يكون هناك نظام مكافآت للموظف المجد المطور والمبتكر، وأن تقوم الجامعات بإعادة تأهيل وتدريب الموظف العام بالأساليب الحديثة في الإدارة، لأنني أرى أن التأخير في القضاء على البيروقراطية هو إهدار لكل إنجاز.

سمعنا كثيرا عن توطين صناعات

مصر هي المركز الإقليمي للطاقة بعد استحواذها على معظم غاز إسرائيل وقبرص

البيروقراطية الموروثة من عقود سابقة أهم عائق أمام التنمية والتطوير والابتكار

مجمع شين بينج قلعة صناعية كبرى للصناعات المعدنية والصناعات المغذية

هامة، ما الجديد في هذا الأمر؟

إنه أهم الأولويات في تطوير الصناعة المصرية، والذي يولي الرئيس السيسي اهتماما كبيرا به، فتوطين الصناعة وخاصة الصناعة المغذية هو الذي سيؤدي إلى صناعة كاملة مصرية، فكثير من الصناعات مازالت تعتمد على استيراد أجزاء كبيرة منها من الخارج، في الوقت الذي تمتلك فيه مصر من الخامات ما يؤهلها لإنتاج ما تستورده من الخارج، وبالتالي تزيد نسبة المكون المحلي حتى نصل إلى منتج محلي بنسبة 100%. والجديد في هذا الأمر أن هناك مصانع كثيرة بدأت العمل في هذا المجال، فتم إنشاء مصنع للضفائر الكهربائية، وهي من أحد أهم مدخلات صناعة السيارات والأجهزة المنزلية الحديثة، وأيضا مصانع كاوتش السيارات، وقد تحدثت معك منذ عدة سنوات وأبديت دهشتي من بلد تجري على طرقها أكثر من إحدى عشرة مليون مركبة متنوعة ولا يوجد بها مصنع لإنتاج الكاوتش، وقد تم بالفعل إنشاء مصنعين والباقي في الطريق.

أيضا ألواح الطاقة الشمسية بدأ تصنيعها في مصر بتكنولوجيا ألمانية متطورة، وصناعات أخرى كثيرة مثل صناعة الأدوية ومدخلات هذه الصناعة التي تمثل اليوم أحد أهم الصادرات المصرية، حتى الرقائق الإلكترونية، واعتمادا على خامات الرمال البيضاء التي لدينا منها الكثير بدأنا دخول هذا المجال الذي هو حكر على عدد قليل من الدول تعد على أصابع اليد الواحدة. أما الجديد في هذا الأمر وما تم هذا العام، فقد أوردت الهيئة العامة للاستعلامات الكثير من هذه الصناعات التي تحد من الاستيراد ويتجه جزء كبير منها إلى التصدير، سأذكر لك بعضها:

مصنع لإنتاج الورق المقوى والمواد الخام للمنتجات الورقية الصحية، والهدف توطين هذه الصناعة في مصر والحد من استيراد المنتجات الورقية ومدخلاتها.

توسعات إيتكو فارما وتصنيع المحاليل الطبية الوريدية، وهو أكبر مصنع من نوعه في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهو لا يستهدف توطين هذه الصناعة في مصر فقط بل التصدير إلى ثلاث عشرة دولة منها دول أوروبية.

مصنع بوريكس للزجاج لصناعة الأواني الزجاجية المقاومة للحرارة والزجاج المقاوم للحرارة عموما، ويعتمد في إنتاجه على مواد خام مصرية بنسبة 90%، وهو الأول في الشرق الأوسط وأفريقيا ويوجه 70% من إنتاجه للتصدير.

مصنع لإنتاج الكيماويات المتطورة (البولي يوريثان)، وهو يدعم صناعة مقاعد السيارات

مجمع شين بينج يضم 9 مصانع ضخمة يستهدف الصناعات المغذية والوسيطة للسيارات والأجهزة المنزلية والصناعات الهندسية الثقيلة

تعطيل أسواق لدول وفتح أسواق لدول أخرى.

ولكن رغم أهمية هذه الصناعات، إلا أنها مصانع ليست كبيرة مليونية التكلفة، محدودة في عدد عمالها، لا ترقى إلى ما نصبو إليه من مصانع كبرى مليارية التكلفة تساهم بشكل جدي في سد البطالة، فهل من جديد في المصانع الكبرى؟

أولا: إن المصانع التي تبدأ بعدة ملايين ستتوسع مستقبلا وتفتح خطوط إنتاج جديدة، ومع هذا هناك شركات ومصانع كبرى تملأ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعين السخنة ومناطق كثيرة في مصر، فالمنطقة الصناعية الروسية في شرق التفريعة تعد مدينة صناعية كبرى وهي أكبر منطقة صناعية خارج روسيا، وأيضا الصناعات التركية خاصة في الملابس والأجهزة المنزلية وهي مصانع نقلت من تركيا إلى مصر بالكامل، وفي الصعيد مصنع القناة لإنتاج السكر من البنجر والذي يكفي الاستهلاك المحلي بنسبة 95%، هو مصنع مليارى التكلفة، والصناعات الصينية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من مشاريع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وقد بدأ هذا العام تأسيس مجمع شين بينج الصيني في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وهو مجمع عملاق لأكبر الشركات العالمية للصناعات المعدنية والتي تغزو منتجاتها كل أنحاء العالم، وهو ليس مصنعا منفردا بل مجمع ضخم يضم 9 مصانع ضخمة مرتبطة بسلاسل إنتاج السيارات والأجهزة المنزلية والصناعات الهندسية الثقيلة. ولطالما تحدثت معك عن ضرورة زيادة إنتاج مدخلات الصناعة والصناعات المغذية محليا للآلات والسيارات والأجهزة، ولا نقف عند مرحلة التجميع، وهذا المشروع يحقق بداية الطموح لهذه والبخوت والأجهزة المنزلية، والهدف توطين الصناعات المغذية والوسيطة التي تدخل في صناعات كبرى.

هذا جزء مما أوردته هيئة الاستعلامات من الصناعات الجديدة في مصر والتي يتم توطينها كصناعة مصرية لسد حاجة السوق المصري والتصدير للخارج. إن شعار "صنع في مصر" قريبا سيغزو العالم، ولكن يجب أن نتحلى بالصبر، فتوطين الصناعة والتصدير ليس شيئا سهلا في ظل المنافسة العالمية الشرسة للسيطرة على الأسواق، إن الحروب التي تراها الآن سواء في الخليج أو أماكن أخرى ماهي إلا

المصانع التي تبدأ بعدة ملايين ستتوسع مستقبلا وتفتح خطوط إنتاج جديدة

المرحلة، فهو لا يعتمد على إنتاج خامات معدنية فقط، بل يستهدف تصنيع منتجات صناعية وسيطة ونهائية تدخل مباشرة في الصناعات الثقيلة وسلاسل التوريد المرتبطة بالسيارات والأجهزة المنزلية والإنشاءات المعدنية، مما يجعله أقرب إلى مدينة صناعية متكاملة منه إلى مصنع تقليدي. وطبقًا لما أعلنه الجانب الصيني، فإن المشروع سيتم على مرحلتين: المرحلة الأولى أربعة مصانع لإنتاج مكونات السيارات والمثبتات الصناعية من مسامير وصواميل، بالإضافة إلى مصنع لإنتاج لفائف الصلب المدرفلة على الساخن التي تمثل العمود الفقري للصناعات الهندسية وصناعة السيارات والأجهزة المنزلية والهياكل المعدنية. وتشمل المرحلة الثانية إقامة خمسة مصانع تشمل مصنعًا لقطع غيار السيارات (علمًا أن تركيا بدأت صناعة السيارات بإنتاج قطع الغيار وليس التجميع) والآلات والمعدات الصناعية، ومصنعًا لطنابير الفرامل وهو منتج هندسي عالي القيمة يدخل مباشرة في صناعة السيارات، ومن أهم عناصر المشروع إنتاج ملايين الأطنان من الصلب المدرفل على البارد الذي يدخل في الصناعات الدقيقة والسيارات والثلاجات والغسالات والمعدات الكهربائية.

ومن الواضح أن المجمع يستهدف صناعة السيارات في المقام الأول من إنتاج مكونات السيارات وقطع الغيار والأجزاء الهندسية، وتعد هذه الصناعات أهم الحلقات في إنتاج السيارة المصرية كاملة الصنع سواء العادية أو الكهربائية، وتأتي هذه الصناعات بالتزامن مع توسع مصر في جذب استثمارات مرتبطة بهذه الصناعة مثل الإطارات والبطاريات والضفائر الكهربائية أحد أهم أجزاء السيارات الحديثة.

لقد أصبحت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركزًا صناعيًا ولوجستيًا ضخمًا على البحر الأحمر، فأصبحت تضم مئات المشروعات الصناعية الكبرى، وأصبحت المركز الرئيسي لتوطين الصناعات الكبرى في مصر خاصة في قطاعات المعادن والأجهزة الكهربائية والطاقة والكيماويات ومكونات السيارات، فقد تشكلت داخلها شبكة صناعية ضخمة تضم استثمارات محلية وصينية وخليجية وتركية وأوروبية في قطاعات صناعية عديدة.

ومن المنتظر خلال بضع سنوات أن تمتلك مصر قاعدة صناعية ضخمة متكاملة قابلة للتطوير والمنافسة عالميًا، لقد بدأت الصين وكوريا وتركيا كما نبدأ الآن، وإن شاء الله سنصل إلى ما نصبو إليه قريبًا.